

◎ قياس التقدّم المحقق

دليل القدرات الأساسية 2011 الازدهار والإفلاس الاقتصاديّان

تراوحت قيم "دليل القدرات الإنسانية" بين 47,90 و99,5، حيث احتلت اليابان رأس القائمة وتشاد أسفلها. وقد تقدّم "دليل القدرات الإنسانية" العالمي بين عامي 1990 و2011، بالرغم من أن معدل التقدم كان أبطأ، على وجه العموم، بين عامي 2000 و2011 منه بين عامي 1990 و2000. ففي العقد الأول من القرن الواحد والعشرين تصاعدت المؤشرات الاجتماعية، في الواقع، 3 نقاط فقط، فيما ازدادت انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون العالمية 4.6 أطنان للفرد. كما نمت التجارة العالمية على الفرد أسرع مما كانت عليه خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين مقارنة بالعقد الذي سبقه؛ في حين تباطأ تقدم مكافحة الفقر. وبالرغم من التعهد المعلن بالقضاء على الفقر والالتزام بـ "أهداف التنمية الألفية"، كان عام 2000 نقطة تحوّل نحو الأسوأ؛ إذ تباطأ التقدم الاجتماعي فيما تسارع التدهور البيئي.

الخامسة. وتبلغ قيمة الصحة الإنجابية القصوى الـ 100 عندما تتلقّى جميع النساء مساعدة من طاقم صحي مدرب أثناء عملية الوضع. وعلى النحو نفسه، يسجّل مؤشر التعليم 100 عندما يكون جميع الأطفال ملتحقين بالتعليم الأساسي ويبلغون الصف الخامس. بعد ذلك يُعمد إلى استخراج المعدل الوسطي من هذه المؤشرات الثلاثة، بحيث تتفاوت قيمة الدليل الإجمالية بين "صفر" و"100".

مستويات "دليل القدرات الأساسية"
حسبت قيم "دليل القدرات الأساسية" لعام

صمّم "دليل القدرات الأساسية" (Basic Index Capabilities, BCI) "الراصد الاجتماعي" كطريقة بديلة لمراقبة وضع الفقر في العالم. فقياسات الفقر المتوفرة تقوم في معظمها على فكرة مفادها أن الفقر ظاهرة نقدية، وهي تقاس -على سبيل المثال- كم من الأشخاص يعيشون بدخل يقل عن دولار واحد في اليوم. أمّا "دليل القدرات الأساسية" فهو عبارة عن قياس بديل غير نقدي للفقر وللرفاهية، وهو يستند إلى قدرات الإنسان الرئيسية التي لا غنى عنها لبقاء الإنسان وكرامته. وأمّا المؤشرات التي تكوّن "دليل القدرات الإنسانية" فهي من بين تلك المؤشرات الأكثر أساسية المستخدمة في قياس "أهداف التنمية الألفية" (MDGs).

العالم ميمناً دُرّ بدل التقدم إلى الأمام

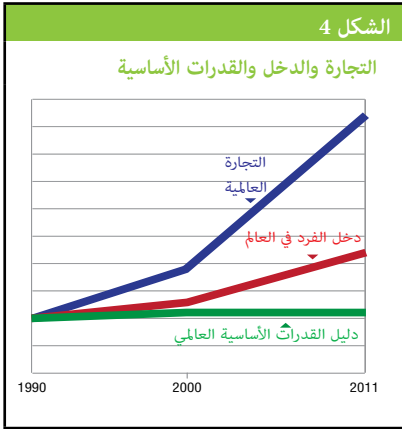
مع حصة الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون تبلغ 3 أطنان سنوياً، تدرّبت كوستاريكا وأوروغواي أمر خفض معدل وفيات الأطفال إلى المستوى نفسه لبلد يُصدر عشرين طناً في السنة، ألا وهو الولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه، ومع مستوى الانبعاثات نفسها القائمة في الزوج، حقّق جنوب أفريقية جملة من المؤشرات الاجتماعية تشبه ما هو قائم في إندونيسيا التي تستهلك كمية من الوقود الأحفوري تقل خمسة أضعاف. هذا، وتعدّ فكرة أن القضاء على الفقر وبلوغ كرامة أساسية للجميع يتطلب نموذج تنمية يدمر البيئة فكرة خاطئة. وقد خلص زعماء العالم في "الريو" قبل عشرين سنة في "قمة الأرض" إلى ما يلي: "إن السبب الرئيسي لتدهور البيئة العالمية المستمر يكمن في أنساق الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، ولاسيما في البلدان الصناعية (...). وهي تفاقم الفقر والاختلالات".

تحسّن "دليل القدرات الأساسية" العالمي بين عامي 1990 و2000 نحو خمس نقاط (من 79 إلى 84)، فيما تناقصت حصة الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الواقع من 4,3 طن إلى 4,1 طن. وخلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين ارتفعت حصة الفرد العالمية من هذه الانبعاثات إلى 4,6 طن، ولكن المؤشرات الاجتماعية لم ترتفع إلا 3 نقاط (أنظر الشكل 3). وبالرغم من الالتزام المعلن بالقضاء على الفقر والالتزام المعلن في "أهداف التنمية الألفية"، فقد كان العام 2000 نقطة تحوّل نحو الأسوأ؛ فقد تباطأ التقدم الاجتماعي فيما تسارع التدمير البيئي.

عقد ضائع في مكافحة الفقر

نمت التجارة العالمية وكذلك دخل الفرد خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين بصورة أسرع مما شهد العقد الأسبق، بيد أن مكافحة الفقر تباطأت. وتوسّعت الفجوة بسبب التوزيع غير المتكافئ للمنافع الناجمة عن الازدهار. ويبدو أن سنوات الازدهار تتجه نحو الإفلاس. فالضعفاء المعرّضون لم يستفيدوا من النمو المتسارع في الاقتصاد، ولكنهم سيعانون من دون شك من اعتبارات التقلص الجديد. على أن "دليل القدرات الأساسية" لعام 2011 يبيّن أن الأداء الاقتصادي ورفاهية الناس لا يسيران يدًا بيد (الشكل 4). لقد كان التقدم في التعليم والصحة والتغذية بطيئاً أصلاً في الوقت الذي كان فيه إجمالي الدخل ينمو بسرعة. وفيما تستخدم آخر الأرقام، لا يلتقط الدليل بعد الأثر الكامل للأزمة المالية والاقتصادية التي بدأت في عام 2008، لأن المؤشرات الاجتماعية تجمع وتُنشر على نحو أبطأ من الأرقام الاقتصادية. بيد أن "الراصد الاجتماعي" يتلقّى الدليل من أعضائه على كيفية تشكيل الأزمة الأعباء على المواطنين الضعفاء المعرّضين أصلاً، وعلى أن الوضع لا يمكن إلا أن يكون أسوأ إذا ما دخلت البلدان الصناعية في ركود أو انكماش مديدين.

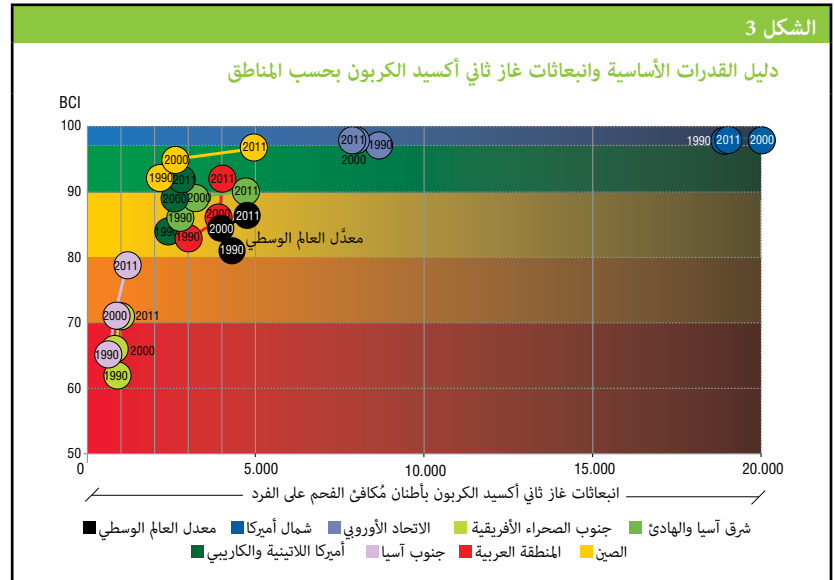
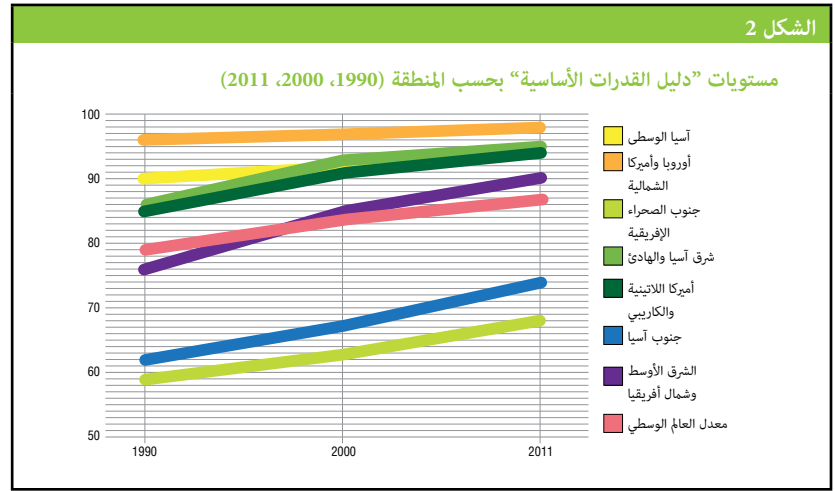
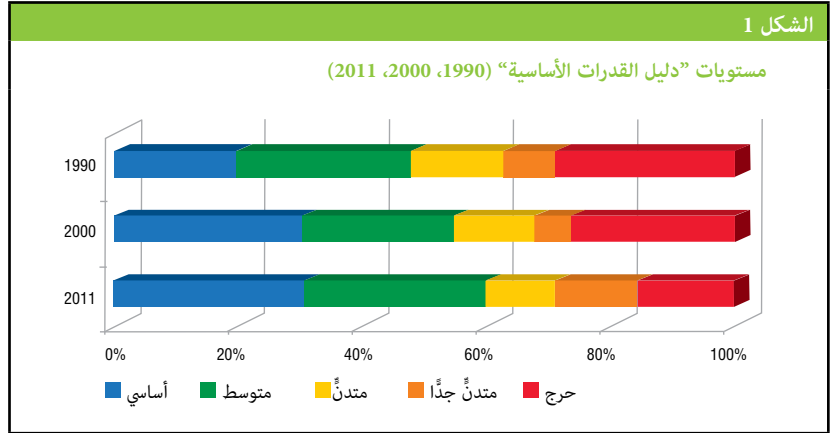
يعيّن "دليل القدرات الأساسية" النقل المتساوي لقدرات أساسية ثلاث: (1) القدرة على الاغتذاء الجيد؛ (2) القدرة على الإنجاب الصحي والأمن؛ (3) القدرة على نيل التعليم والمعرفة. وبحسب الدليل باعتباره المعدل الوسطي لمؤشرات ثلاثة: (1) معدّل الوفيات في أوساط الأطفال دون سنّ الخامسة، (2) الصحة الإنجابية أو صحة الأم-الطفل (وهي تُقاس بعدد الولادات المُجرّاة على أيدي طاقم صحيّ مدرب)، (3) التعليم (وهو يقاس بالتراكب مع الالتحاق بالتعليم الأساسي، ونسبة الأطفال الذين يبلغون الصف الخامس، ومعدل معرفة الراشدين القراءة والكتابة). ويُعبّر عن كل المؤشرات بالنسبة المئوية، وهي تتراوح بين "صفر" و"100". كما يُعبّر عن معدّل وفيات الأطفال دون سنّ الخامسة بعدد حالات الوفاة على كل ألف ولادة حيّة على النحو التالي: "100 - تلك القيمة". مثلاً، تصبح قيمة 20 حالة وفاة على ألف ولادة حيّة 2%، وعندما تُطرح من 100 يكون الناتج قيمة المؤشر الأساسي أي 98. وهكذا، فإن القيمة القصوى النظرية في وفيات الأطفال هي 100، الأمر الذي يعني أن جميع الأطفال المولودين أحياء يقعون على قيد الحياة حتى بلوغهم سنّ



الشمالية وشرق آسيا/ الهادئ. وعلى العكس من ذلك، فإن البلدان التي بلغ دليل قدراتها الأساسية مستويات متدنية فهي بلدان جنوب الصحراء الأفريقية وجنوب آسيا، حيث احتلت تشاد مع سيراليون والنيجر والصومال وغينيا بيساو المراتب السفلي.

أما البلدان التي حققت مستوى أساسياً لـ "دليل القدرات الأساسية" فقد بلغت مستوى معقولاً للتنمية البشرية وهي في طريقها إلى إشباع غايات "أهداف التنمية الألفية" على نحو أساسي بحلول عام 2015. وأما البلدان ذات مستوى "دليل القدرات الأساسية" المتدني فما تزال تكافح لتوفير الخدمات الأساسية لمواطنيها، ومن المرجح ألا تحقق غايات الأهداف التنموية المذكورة بحلول العام 2015. من جهة ثالثة، لن يكون في مقدور البلدان ذات المستوى المتدني جداً والحرث لـ "دليل القدرات الأساسية" تحقيق أي من غايات الأهداف التنموية بحلول العام المذكور على وجه التأكيد. ومعظم هذه البلدان، ولاسيما تلك ذات المستويات الحرجة، يعاني من صعوبات اقتصادية حادة أو اضطرابات اجتماعية أو حروباً.

وقد ازداد عدد البلدان ذات المستويات المتوسطة من "دليل القدرات الأساسية" من 44 بلداً في عام 1990 إلى 52 بلداً في عام 2011. وشمل البلدان التي تراوحت مستوياتها بين التدني/ التديني الشديد وبين التوسط كلا من: الجزائر وإيران والكويت والسعودية وتونس (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)؛ وأذربيجان وطاجيكستان والمالديف وفيتنام (وسط آسيا وجنوبها وشرقها)؛ وبيليز والبرازيل وكولومبيا والسلفادور والمكسيك وباراغواي وبيرو وسورينام (أميركا اللاتينية). وقد سجّلت السلفادور أعلى تزايد في "دليل القدرات الأساسية" ضمن هذه المجموعة، حيث بلغت



وهولندا وسويسرا وآيسلندا المراتب الخمس العليا. فالبلدان التي احتلت المراتب الأولى حازت دليل قدرات أساسية الأكثر ارتفاعاً وهي عموماً بلدان متقدمة في أوروبا وأميركا

2011 لـ 167 بلداً توفّرت عنها البيانات من بين 193 بلداً عضواً في الأمم المتحدة. وقد تراوحت قيم "دليل القدرات الأساسية" لعام 2011 بين 47,90 و99,5، حيث احتلت اليابان مع الزوج

الزيادة 17 نقطة خلال فترة 1990-2011. على العكس من ذلك، هبط مستوى الدليل ليصبح مستوى متوسطاً في بلدان كأوكرانيا والبوسنة-الهرسك وتايلند (أنظر الشكل 1). في الوقت الراهن، سجّل نحو 19 بلداً في عام 2011 مستويات متدنية من "دليل القدرات الأساسية". فبلدان كبوليفيا والهندوراس ونيكاراغوا في أميركا اللاتينية، والرأس الأخضر وزيمبابوي وسوازيلاند في منطقة جنوب الصحراء الأفريقية، حسّنت وضعها من مستويات "دليل القدرات الأساسية" شديدة التديني/الحرجة إلى متدنية. وضمن هذه المجموعة التي سجّلت مستوى متديناً لدليل القدرات تُذكر بوتان في جنوب آسيا إذ سجّلت أعلى زيادة بلغت 28 نقطة فانتقلت من المستوى الحرّج إلى المستوى المتديني.

وتقلّص عدد البلدان في قائمة "دليل القدرات الأساسية" حرجة المستوى من 42 بلداً في عام 1990 إلى 28 بلداً فقط في عام 2011. ثمة بلدان انتقلت من مستويات "دليل القدرات الأساسية" الحرجة إلى مستويات أعلى، ونذكر منها: بينين والكاميرون وإريتريا وغانا وكينيا ومالاي ورواندة وتنزانيا وتوغو في جنوب الصحراء الأفريقية؛ وغواتيمالا في أميركا اللاتينية؛ وجيبوتي ومصر والمغرب واليمن في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ ولاوس وماينمار في شرق آسيا؛ وبوتان والهند في جنوب آسيا. بيد أن عدد البلدان في القائمة الحرجة يبقى جوهرياً، وخصوصاً إذا اعتبر المرء أن العديد من البلدان الفقيرة لا تملك نظام لجمع البيانات يمكن التعويل عليه، بما يشير

إلى ضعف وظائفية المؤسسات، الأمر الذي سيجعلها تهبط إلى المستوى الحرّج لـ "دليل القدرات الأساسية". على أن "دليل القدرات الأساسية" العالمي تقدّم بين عامي 1990 و2011، مع أنه كان هناك على العموم معدل تقدم أبطأ بين عامي 2000 و2011 مقارنة بما كان عليه الوضع بين عامي 1990 و2000. وفي عام 1990 بلغت قيمة المعدل الوسطي لـ "دليل القدرات الأساسية" (المثقلة بالسكان) للبلدان ذات البيانات 79,4. وفي عام 2000 ازداد هذا الدليل 4,9 نقطة ليبلغ 84,3. وتابع الدليل تزايداً لاحقاً ليبلغ 87,1 في عام 2011، ولكن بزيادة أدنى بلغت 2,8 نقطة، أي أدنى من معدل الزيادة التي سجّلت إبان العقد الأسبق (أنظر الشكل 2). ■

ملاحظات تقنية⁽¹⁾

الإحصائيّ“ (UIS) كانت متوفرة فقط لعام 1999، باستثناء ما تعلق بمؤشر معرفة الكبار القراءة والكتابة. أما البيانات غير المتوفرة في “معهد اليونسكو الإحصائيّ” وتقرير المراقبة العالميّ“ (GMR) فقد استُحصلَ عليها من “اللجنة الاقتصادية لأميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي“ (ECLAC)، ومن: Latin for Yearbook Statistical 2010 Caribbean & America على الموقع:

www.eclac.org/cgi-bin/getProd.42167//asp?xml=/publicaciones/xml/7P42167.xml&xsl=/deype/tpl-i/p9f.xsl&base=/tpl-i/top-bottom.xslt

بالدخول إليه في أيار 2011، كما استُحصلَ على هذه البيانات أيضاً من: United Nations Division Statistics على موقعه الشبكي التالي:

<unstats.un.org/unsd/demographic/products/indwm/tab5e.htm>

بالدخول إليه في أيار (مايو) 2011، وبما أنّ مُثمة بيانات مفقودة لمؤشر “معدل بلوغ الصف الخامس” فقد أخذ بعين الاعتبار للبلدان التي لا يتوفر عنها معلومات مؤشر “معدل بلوغ الصف النهائي في المدرسة الأساسية” المستقى من UIS.

أعيدَ تدريب كل مؤشر فرعي من “صفر” إلى “100” باستخدام معادلة جرى تبنيها في تقرير التنمية البشرية (HDR). وبعد التدريب كل قيم المؤشرات الفرعية، يُحوَسَب باستخراج المعدل الوسطي للمؤشرات الفرعية الثلاثة المدرجة، إذا لهذه المؤشرات الثلاثة قيم، أو اعتماد المعدل الوسطي لمؤشرين إلى لم يكن للثالث قيمة. هذا، ولا تعطى قيمة إذا افتقرَ إلى أكثر من مؤشر.

يُعبّر عن قيم الدليل بما يتراوح بين “صفر” و”100”، ثمّ يُدرَج مجدداً لإرجاع القيم في مروحة قيم “دليل القدرات الأساسية” الأصلية، بحيث يصبح من الممكن المقارنة مع احتسابات “دليل القدرات الأساسية” السابقة.

معدل معرفة الكبار أو الراشدين القراءة والكتابة. وهو النسبة المئوية من السكان البالغين الخامسة عشرة من العمر وما فوق ممن يعرفون كتابة نصوص صغيرة بسيطة وقراءتها في الحياة اليومية. وهو يُحتسب بقسمة عدد من يعرف الكتابة والقراءة (بسن الـ 15 سنة فما فوق) على المجموعة السكانية المقابلة بالعمر نفسه وضرب الناتج بـ 100.

معدل صافي الالتحاق الأولي. يُحدّد بالتحاق مجموعة عمرية رسمية معبراً عنها بالنسبة المئوية لمجموعة السكان المقابلة، ويُحتسب بقسمة عدد التلاميذ (أو الطلاب) الملتحقين الذين هم من ضمن المجموعة العمرية الرسمية للمستوى التعليمي الأساسي على المجموعة العمرية السكانية المقابلة وضرب الناتج بـ 100⁽³⁾.

معدل بلوغ الصف الخامس. هو النسبة المئوية لمجموعة التلاميذ الملتحقين بالصف الأول في مستوى أو حلقة ما من التعليم في سنة مدرسية محددة التي يُتوقع أن يبلغ أعضاؤها الصف الخامس. إنّ المصدر الرئيسي لهذه المؤشرات الفرعية هو:

The UNESCO Institute for Statistics (UIS) Data Centre:

<stats.uis.unesco.org/unesco/TableViewer/document.aspx?ReportId=136&IF_Language=eng&BR_Topic=0>

وقد استُخدمت البيانات الأقدم عهداً (بين عامي 1990 و1995) لسنة 1990، كما استُخدمت البيانات المتوفرة بين عامي 1998 و2002 لسنة 2000، والبيانات المتوفرة الأحدث لما بين عامي 2005 و2011 استُخدمت لسنة 2011. أما بيانات عام 1990 فقد جُمعت بصورة رئيسية من: Report Monitoring Global 2010; Database Bank World، حيث إنّ البيانات المستقاة من “معهد اليونسكو

في ما يلي المؤشرات التي استُخدمت لحوسبة “دليل القدرات الأساسية”:

- **معدّل وفيات الأطفال دون سن الخامسة.** يُحدّد هذا المؤشر باعتباره احتمال وفاة طفل وُلد في سنة أو فترة محددة قبل بلوغه الخامسة من عمره، إذا ما أخضع لمعدلات تلك الفترة الخاصة بالوفيات؛ أي احتمال الموت المشتق من جدول الحياة معبراً عنه بوصفه معدلاً على كل ألف ولادة حيّة (إحصاءات الصحة ونظم المعلومات الصحية و”منظمة الصحة العالمية“، www.who.int/healthinfo/statistics/indunder5mortality/en). ونحن نعبر عن هذا المؤشر بطرح القيمة المجهولة “س” 1000 من 100، حيث تمثّل “س” عدد الوفيات دون سن الخامسة على كل ألف ولادة حيّة. وقد استُحصلَ على هذه البيانات من اليونسيف (UNICEF) حول أوضاع الأطفال في العالم لعام 2011.

- **الولادات المُجرّاة على أيدي طاقم صحي مدرب.** يعبر عن هذا المؤشر بالنسبة المئوية للولادات الحية التي أشرف عليها طاقم صحي مدرب خلال فترة زمنية محددة. أما البيانات المتعلقة به فقد استُحصلَ عليها بصورة رئيسية من “مستودع بيانات المرصد الصحي العالمي“ (Observatory Health Global The) التابع لمنظمة الصحة العالمية، ومن الموقع الشبكي الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة المخصّص لأهداف التنمية الألفية وبيانات الأمم المتحدة 2003-2008⁽²⁾، وقد استُخدمت للبلدان التي لا تتوفر عنها معلومات من “منظمة الصحة العالمية”. وقد حوسبت البيانات لبلدان العالم الأول (كألمانيا والنرويج والولايات المتحدة، إلخ...) التي لا تتوفر عنها بيانات في المصادر المذكورة. **التعليم.** يتكوّن مؤشر التعليم من ثلاثة مؤشرات فرعية:

⁽¹⁾ تتكوّن مجموعة “دليل القدرات الأساسية” دليل المساواة الجنوسية“ التقنية من فريق بحثي Reforms Economic for Action (AER) و”الراصد الاجتماعي الفيليبيني (SWP)، وقوامه: رين رايَا (Raya Rene)، ماريا لوز أنياغان (Aniagan Luz Maria)، كارلا ماشيل رايَا (Raya Machel Karla)، ألفيلين جوي بيردان (Berdan Joy Alvelyn).

<data.un.org/Data.aspx?q=births+attended+by+skilled+personnel&d=SOWC&f=inID%3a21>

⁽³⁾ UNESCO Institute for Statistics Glossary, <glossary.uis.unesco.org/glossary/en/home>.

دليل القدرات الأساسية لعام 2011

BCI	Children reaching 5th grade	Birth attended	Surviving under-5		BCI	Children reaching 5th grade	Birth attended	Surviving under-5	
90	80	79	98	مصر				80	أفغانستان
91	79	84	98	سلفاور	96	88	99	99	ألبانيا
66	53		86	غينيا الاستوائية	92	82	95	97	الجزائر
72	38		95	إريتريا	67	61	49	84	أنغولا
99	96	99+	99	إستونيا	98	96	99	99	الأرجنتين
58	33	6	90	إثيوبيا	96	91	98	98	أرمينيا
99	97	99+	99+	فنلندا	99		99	99+	أستراليا
99		99	99+	فرنسا	99		99	99+	النمسا
86	76	86	93	الغابون	93	92	89	97	آذربيجان
70	44	57	90	غامبيا	97	90	99	99	الباهاماس
97	97	98	97	جورجيا	97	94	97	99	البحرين
99	95	99+	99+	ألمانيا	70	55	18	95	بنغلادش
77	61	59	93	غانا	98	97	99+	99	بيلاروسيا
99	97	99	99+	اليونان	98	92	99+	99+	بلجيكا
80	70	51	96	غواتيمالا	96	94	95	98	بيليز
64	42	46	86	غينيا	76	56	78	88	بينين
56	32	39	81	غينيا بيساو	81	70	72	92	بوتان
92	90	83	97	غويانا	86	84	71	95	بوليفيا
67		26	91	هايتي	96	89	99+	99	البوسنة والهرسك
86	79	67	97	هندوراس	90	80	95	94	بوتسوانا
98	94	99+	99	المجر	95	89	98	98	البرازيل
99	98	99+	99+	آيسلندا	98	93	99+	99	بروناي دار السلام
76	62	47	93	الهند	98	94	99+	99	بلغاريا
88	87	73	96	إندونيسيا	62	36	54	83	يوركتينا فاسو
94	89	97	97	إيران	66	69	34	83	بوروندي
87	76	80	96	العراق	73	64	44	91	كمبوديا
99	97	99+	99+	إيرلندا	73	73	59	85	الكاميرون
99	97	99	99+	إسرائيل	99		99+	99	كندا
99	98	99	99+	إيطاليا	89	79	78	97	الراس الأخضر
92	76	98	97	جامايكا	62	38	53	83	ج. أفريقيا الوسطى
99+		99+	99+	اليابان	48	17	21	79	تشاد
96	91	99	98	الأردن	98	95	99+	99	تشيلي
96	95	99+	97	كازاخستان	97	97	96	98	الصين
77	78	44	92	كينيا	94	84	96	98	كولومبيا
84		65	95	كيريباتي	78	73	62	90	جزر القمر
95		97	97	ج. كوريا د.	64	40	74	80	ج. الكونغو د.
99	98	99+	99+	ج. كوريا	75	51	86	87	ج. الكونغو
97	89	99+	99	الكويت	97	92	99	99	كوستاريكا
94	90	98	96	ج. قيرغيزيا	68	40	57	88	ساحل العاج
71	61	20	94	لاو PDR	98	94	99+	99+	كرواتيا
99	97	99+	99	لاتفيا	99	97	99+	99	كوبا
96	88	98	99	لبنان	99	96	99+	99+	قبرص
77	62	62	92	ليسوتو	98	91	99+	99+	ج. تشيكيا
68	47	46	89	ليبيريا	99	96	99+	99+	الداهاارك
97		99+	98	ليبيا	75	30	93	91	جيبوتي
98	95	99+	99	ليتوانيا	96	87	99+	99	دومينيكا
98	94	99+	99+	لوكسمبروغ	90	71	98	97	ج. الدومينيكان
75	59	44	94	مدغشقر	90	82	80	98	الإكوادور

BCI	Children reaching 5th grade	Birth attended	Surviving under-5		BCI	Children reaching 5th grade	Birth attended	Surviving under-5	
70	44	52	91	السنگال	72	57	54	89	مالاوي
98	95	99	99	صربيا	98	92	99+	99	ماليزيا
58		42	81	سيراليون	97	94	95	99	المالديف
99	96	99+	99+	سنغافورة	61	46	49	81	مالي
98		98	99	ج. سلوفاكيا	97	88	99+	99	مالطة
99	98	99+	99+	سلوفينيا	69	42	61	88	موريتانيا
57		33	82	الصومال	96	90	99+	98	موريشيوس
89	81	91	94	جنوب أفريقيا	96	93	94	98	المكسيك
99	99	99	99+	إسبانيا	96	90	99+	98	مولدافيا
96	87	99	99	سريلانكا	96	91	99+	97	منغوليا
69	49	49	89	السودان	98	99	99	99	الجبيل الأسود
91	80	90	97	سورينام	82	67	63	96	المغرب
83	75	74	93	سوازيلندا	68	51	55	86	موزامبيق
99	96	99+	99+	السويد	75	70	37	93	ماينمار
99		99+	99+	سويسرا	89	85	81	95	ناميبيا
95	87	95	98	سورية	68	46	19	95	نيبال
92	98	88	94	طاجيكستان	99	99	99+	99+	هولندا
76	76	51	89	تنزانيا	99		99+	99	نيوزيلندا
96	88	99	99	تايلند	84	60	74	97	نيكاراغوا
77	68	62	90	توغو	57	28	33	84	النيجر
95	94	98	97	ترينيداد وتوباغو	64	45	39	86	نيجيريا
94	87	95	98	تونس	99	98	99+	99+	التروج
94	89	91	98	تركيا	95	83	99+	99	عمان
94		99+	96	تركمانستان	68	41	39	91	باكستان
69	62	42	87	أوغندا	94	90	89	98	بنما
97	93	99	99	أوكرانيا	77		53	93	بابوا نيو غينيا
97	89	99+	99	الإمارات العربية	94	83	97	98	باراغواي
99		99+	99	المملكة المتحدة	92	86	83	98	بيرو
99		99	99	الولايات المتحدة	86	81	62	97	الفيليبين
98	96	99	99	أوروغواي	98	96	99	99	بولندا
95	93	99+	96	أوزبكستان	99	95	99+	99+	البرتغال
95	91	95	98	فنزويلا	97	91	99+	99	قطر
93	89	88	98	فيتنام	97	91	99	99	رومانيا
72	53	36	93	اليمن	98	96	99+	99	الاتحاد الروسي
70	67	46	86	زامبيا	71	57	52	89	رواندا
82	87	60	91	زيمبابوي	95	85	99+	98	السعودية

99+ refers to a value above 99.5. It is not rounded up to "100" as that would imply a perfect accomplishment which is impossible to achieve in reality.

دليل التكافؤ الجنوسي لعام 2011

GEI	Empowerment	Economic Activity	Education		GEI	Empowerment	Economic Activity	Education	
45	22	29	83	مصر	15	25	17	4	أفغانستان
62	34	55	98	سلفاور	55	13	57	94	ألبانيا
42	7	28	92	غينيا الاستوائية	49	16	44	86	الجزائر
44	30	58	45	إريتريا	64	50	73	70	أنغولا
77	52	80	99	إستونيا	74	53	68	100	الأرجنتين
44	25	71	37	إثيوبيا	70	36	74	100	أرمينيا
88	76	87	100	فنلندا	80	57	83	100	أستراليا
77	51	79	100	فرنسا	74	54	68	100	النمسا
61	23	67	92	الغابون	64	32	64	98	آذربيجان
59	26	71	79	غامبيا	0	34	0	100	الباهاماس
67	39	63	98	جورجيا	54	30	35	97	البحرين
80	62	78	100	ألمانيا	55	18	65	81	بنغلادش
62	19	88	79	غانا	64	22	71	100	بيلاروسيا
72	49	68	99	اليونان	79	61	79	98	بلجيكا
49	6	50	89	غواتيمالا	69	46	62	100	بيليز
0	0	78	34	غينيا	41	14	66	43	بنين
43	20	52	57	غينيا بيساو	41	9	41	72	بوتان
64	57	39	98	غويانا	66	43	64	92	بوليفيا
48	16	45	84	هايتي	58	9	68	98	البوسنة والهرسك
63	39	52	100	هندوراس	73	41	78	100	بوتسوانا
73	40	82	98	المجر	72	43	75	98	البرازيل
87	80	82	100	آيسلندا	72	39	78	99	بروناي دار السلام
37	12	33	66	الهند	76	47	81	99	بلغاريا
62	36	57	93	إندونيسيا	48	20	75	48	بوركينافاسو
51	16	42	95	إيران	69	47	91	69	بوروندي
0	23	0	61	العراق	55	21	73	71	كمبوديا
74	48	74	100	إيرلندا	41	15	44	65	الكاميرون
75	44	81	100	إسرائيل	80	57	83	100	كندا
70	45	66	99	إيطاليا	72	62	62	91	الرأس الأخضر
63	16	75	97	جامايكا	0	0	69	26	ج. أفريقيا الوسطى
57	14	65	93	اليابان	25	12	52	13	تشاد
49	11	39	97	الأردن	72	56	60	99	تشيلي
75	44	82	99	كازاخستان	64	21	76	95	الصين
58	14	75	86	كينيا	64	21	71	99	كولومبيا
0	6	0	96	كيريباتي	48	1	70	74	جزر القمر
0	0	0	0	ج. كوريا د.	36	12	55	40	ج. الكونغو د.
59	26	68	84	ج. كوريا	29	12	40	34	ج. الكونغو
62	33	57	97	الكويت	74	60	61	100	كوستاريكا
73	48	71	99	ج. فيرغيزيا	32	12	41	42	ساحل العاج
56	23	69	75	لاو PDR	74	44	79	99	كرواتيا
77	51	81	100	لاتفيا	68	56	48	100	كوبا
55	28	42	95	لبنان	68	32	76	95	قبرص
72	34	83	100	ليسوتو	73	46	74	100	ج. تشيكيا
56	29	52	86	ليبيريا	84	66	87	100	الدانمارك
0	0	0	0	ليبيا	46	14	64	59	جيبوتي
77	48	83	98	ليتوانيا	0	60	0	100	دومينيكا
68	30	75	100	لوكسمبروغ	72	44	71	100	ج. الدومينيكان
70	33	84	94	مدغشقر	71	58	57	97	الإكوادور

GHI	Empowerment	Economic Activity	Education		GHI	Empowerment	Economic Activity	Education	
50	28	57	63	السنغال	59	32	57	89	مالاوي
75	51	75	98	صربيا	56	31	40	98	ماليزيا
44	11	87	33	سيراليون	63	31	60	97	المالديف
69	40	71	94	سنغافورة	32	19	42	35	مالي
73	43	75	100	ج. سلوفاكيا	63	31	58	100	مالطة
75	47	79	100	سلوفينيا	53	28	61	69	موريتانيا
0	0	0	0	الصومال	67	42	59	98	موريشيوس
79	66	74	98	جنوب أفريقيا	64	37	56	98	المكسيك
81	73	71	99	إسبانيا	77	45	87	98	مولدافيا
62	31	58	97	سريلانكا	81	50	94	99	منغوليا
40	20	25	76	السودان	0	0	0	0	الجبل الأسود
0		62	98	سورينام	40	19	29	72	المغرب
65	31	73	93	سوازيلندا	58	48	68	59	موزامبيق
87	77	85	99	السويد	0	0	65	97	ماينمار
79	58	80	98	سويسرا	77	54	76	100	ناميبيا
50	24	38	89	سورية	47	21	56	65	نيبال
51	13	67	74	طاجيكستان	79	56	82	100	هولندا
60	42	68	71	تنزانيا	82	63	83	100	نيوزيلندا
71	39	77	97	تايلند	74	64	58	100	نيكاراغوا
40	14	54	53	توغو	26	18	38	21	النيجر
78	64	72	99	ترينيداد وتوباغو	0	0	38	60	نيجيريا
0	0	18	93	تونس	89	78	90	100	الزروج
45	19	34	83	تركيا	45	27	13	94	عُمان
62	13	73	100	تركمانستان	29	14	19	55	باكستان
63	48	59	82	أوغندا	76	60	69	99	بنما
69	41	67	100	أوكرانيا	60	2	88	89	بابوا نيو غينيا
63	43	49	98	الإمارات العربية	73	49	70	99	باراغواي
76	47	81	100	المملكة المتحدة	69	43	69	96	بيرو
72	47	69	100	الولايات المتحدة	76	61	67	100	الفلبين
74	51	72	100	أوروغواي	76	52	75	100	بولندا
57	13	71	87	أوزبكستان	77	55	78	99	البرتغال
64	28	65	100	فنزويلا	60	30	53	98	قطر
70	41	75	95	فيتنام	72	39	80	99	رومانيا
24	2	40	30	اليمن	75	44	81	100	الاتحاد الروسي
49	18	49	78	زامبيا	77	74	72	84	رواندا
55	21	57	88	زيمبابوي	37	15	4	93	السعودية

(*) لا بيانات متوفرة عن «دليل التكافؤ الجنوسي».

مقاربة حقوق الإنسان الجديدة

على البلدان واجب إحقاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بصورة متتالية حتى الحدود القصوى للموارد المتاحة. وهذا يعني تقويم مدى الموجبات المطلوبة من كل دولة، وبالتحديد ماهية المُجدي المعقول لتحقيقها باستخدام أفضل السياسات والممارسات التّقانيّة. وإنّ قياس إشباع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية يتطلّب اعتبار آفاق كل من حقوق الأفراد والواجب الواقع على كاهل الحكومة. يقوم «دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية» المركّب بذلك، وهو يتكوّن من نقاط منفصلة لكل حق اقتصادي والاجتماعي مأخوذ بعين الاعتبار، كما يقدّر موجبات التحقيق المتتالي باستخدامه مقاربة مبتكرة تجديدية تضع خارطة لـ «حدود إمكانات التحقيق».

الجدول 1		الحق الاجتماعي/الاقتصادي
مؤشرات الحقوق الأساسية		
دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في بلدان منظمة «التعاون الاقتصادي والتنمية»	«دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية» الأساسي	الحق في الغذاء
% الأطفال حديثي الولادة ذوي الوزن الولادي المتدني	% الأطفال دون سن الخامسة غير المتقرّمين	الحق في التعليم
معدلات إجمالي الالتحاق المدرسي المجمّعة معدل نقاط (PISA) الرياضيات والعلوم	معدلات إنهاء المدرسة الأساسية معدلات إجمالي الالتحاق المدرسي المجمّعة	الحق في الولادة
معدل بقائية الأطفال دون سن الخامسة معدل بقائية من هم في سن الـ 65	معدل بقائية الأطفال دون سن الخامسة معدل بقائية من هم في سن الـ 65 معدل استخدام وسائل منع الحمل	الحق في سكن ملائم
بيانات غير متوفرة	% السكان الريفيين مع وصول إلى مصدر مائي محسّن % السكان المتمتعين بالوصول إلى نظافة عامة محسّنة	الحق في عمل لائق
% من يحظون بدخل أكبر من 50% من الدخل المتوسط % العاطلين عن العمل على المدى غير البعيد	% من يحظون بدخل يزيد على دولارين في اليوم (بالقوة الشرائية لعام 2005)	الحق في الأمن الاجتماعي
البيانات غير متوفرة	البيانات غير متوفرة	

تتحملّ الدول المسؤولية الأولى عن إحقاق حقوق المواطنين والأفراد القاطنين ضمن حدودها. فعلى الدول مسؤولية مثلثة الجوانب حيال كل حق، أي حمايته واحترامه وإشباعه. ويتكوّن التصنيف بالنقاط لـ «دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية» المركّب من نقاط منفصلة تخصّ كل حق اجتماعي واقتصادي مأخوذ في الاعتبار. كما تعتمد منهجية «دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية» على القانون الدولي -بالإضافة إلى «الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية» (ICESR) و«إعلان حقوق الإنسان» (UDHR) و«التعليقات العامة لـ «اللجنة الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية» (CESCR) وتقارير المقرّرين الخاصين وتقارير فرق المهام والندوات الخاصة ذات الصلة و«فرق العمل؛ وذلك

وكالات دولية وتؤكد المقارنة بين البلدان وتتسم بإمكانية الوصول إليها عبر «الإنترنت». منهجية «دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية»²

2 يمكن العثور على نقاش كامل لـ «دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية» ومنهجيته المتضمّنة في الأوراق التالية:

The Economic and Social Rights Empowerment Initiative's website, www.serfindex.org Fukuda-Parr, Lawson-Remer, and Randolph, "An Index of Economic and Social Rights fulfillment: Concept and Methodology", *Journal of Human Rights*, 8: 195-221, (2009); Randolph, Fukuda-Parr, and Lawson-Remer, "Economic and Social Rights Fulfillment Index: Country Scores and Rankings," *Journal of Human Rights*, 9: 230-61, (2010); and Fukuda-Parr, Lawson-Remer, and Randolph, *SERF index Methodology Version 2011.1: Technical Note*.

بالرغم من وجود أدلة أخرى لحقوق الإنسان، إلا أنها كلها تقريباً تركز على الحقوق المدنية والسياسية، فيما يقدم «دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية» (Social Fulfillment Rights Economic & Index, SERF) الجديد وسيلة لتعيين مدى تلبية البلدان موجباتها لإشباع خمسة من حقوق الإنسان الجوهرية المنصوص عليها في «الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية» (ICESCR). ألا وهي: الحق في الغذاء، والحق في سكن ملائم، والحق في الرعاية الصحية، والحق في التعليم، والحق في العمل اللائق! وما يجعل منهجية «دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية» منهجية فريدة هو بناء «حدود إمكانات التحقيق» (Possibilities Achievement Frontiers, APFs) التي تحدّد مستوى موجبات كل بلد على التحقيق المتتالي (realization progressive) في صدد مختلف جوانب (aspects) كل حق اقتصادي واجتماعي مأخوذ بعين الاعتبار. على أن العديد من قياسات حقوق الإنسان والحكومية يعتمد على معلومات ذاتية استناداً إلى رأي الخبراء بقصد وضع شروط التصنيف في البلدان. وهذا يطرح تساؤلات تتصل بهوية من يمكنه إطلاق تلك الأحكام والمعايير المستخدمة وبمن ينشر الأدلة وبأي غرض وبمجموعات المدافعة المحلية التي تكرر هذه القياسات. واتقاءً لهذه المنزلقات، يستخدم «دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية» مسجلاً مبنياً على سلسلة من البيانات الكمية التي تنشرها United Nations (1966): International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights (ICESCR). Adopted 16 Dec. 1966, General Assembly Res. 2200 (XX I), U.N. GAOR, 21st Sess., Supp. No. 16, U.N. Doc. A/6316 (1966), 993 U.N.T.S. 3 (entered into force 3 Jan. 1976).

لتحديد الجوانب المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تضمنتها "الاتفاقية الدولية لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، فضلاً عن موجبات الدول الموقعة عليها. وعند اعتبار أي جانب من جوانب الحق الاقتصادي أو الاجتماعي يُقارن نوعان من المعلومات: (1) مستوى التحقيق الواقع على المؤشر الاقتصادي-الاجتماعي الذي يعكس إشباع جانب الحق الاقتصادي-الاجتماعي المأخوذ بعين الاعتبار؛ (2) مستوى جدوى التحقيق الواقع على المؤشر الاقتصادي-الاجتماعي المأخوذ بعين الاعتبار بالنظر إلى قدرة موارد البلد.

المؤشرات الاقتصادية-الاجتماعية المعيارية

قياس مدى التمتع بالحق

تُفرد التعليقات العامة على "الاتفاقية الدولية لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" ستة حقوق أساسية هي: الغذاء، السكن الملائم، الرعاية الصحية، التعليم، العمل اللائق والأمن الاجتماعي؛ بحيث توسع الجوانب المتعلقة بكل حق. ويشمل اختيار مؤشرات التمتع بالحقوق لـ "دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية" ترجمة مضمون الوثائق القانونية إلى جوانب محددة للحقوق، التي يمكن أن يُقاس التمتع بها كمياً باستخدام المؤشرات الاقتصادية-الاجتماعية. وثمة عددٌ من المعايير التي تحكم اختيار المؤشرات المستخدمة في بناء "دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية"، مع التأكيد من أن المؤشرات تعكس جانب الحق المأخوذ بعين الاعتبار على نحو ملائم. أولاً، يجب أن تكون المؤشرات المختارة مبنية على بيانات موثوقة معول عليها، ويتم مقياسها بطرائق موضوعية، وتمكن مقارنتها عبر الزمن والبلدان كما يمكن الوصول إليها من قبل العموم. ثانياً، لقد اختيرت المؤشرات لتعكس التحديات الراهنة التي تواجه إشباع حق ما وفق السياق المرجو، وليس لتشمل كل جوانب حق. وإن المؤشرات الرئيسية الحساسة حيال جملة من التحديات ذات الصلة قُدمت على المؤشرات المتعددة الجلية لكل جانب حق ما ذي صلة. بعدئذ، شُدد على اختيار المؤشرات التي تميز جيداً بين درجات التمتع في السياق المرجو. على أن بعض المؤشرات المتصلة ببلدان منظمة "التعاون الاقتصادي والتنمية" (OECD) ذات الدخل

المرتفع تختلف عن تلك المتصلة بالبلدان النامية. وعلى سبيل المثال، فإن مؤشر يتعلق بجودة التعليم لهو أوثق صلة ببلدان "التعاون الاقتصادي والتنمية" ذات الدخل المرتفع من مؤشر نسبة ولادة الأطفال على يد طاقم صحي مدرّب أو إنهاء المدرسة الأساسية. بيد أن هذا الأخير لا يميز بين مستويات التمتع بالحق في التعليم في بلدان منظمة "التعاون الاقتصادي والتنمية" ذات الدخل المرتفع. ونتيجة لذلك، يظهر أن "دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية" هو في الحقيقة زوج من الأدلة، فالدليل الأساسي (index Core) يغطي معظم البلدان، فيما يختص الدليل المكمل (index supplementary) ببلدان منظمة "التعاون الاقتصادي والتنمية" ذات الدخل المرتفع.

حدود إمكانية التحقيق: تحديد مستوى موجبات الدولة

تُلزم "الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والسياسية والثقافية" الحكومات بتحقيق الحقوق المذكورة على نحو متتالٍ، كما نصت المادة 1.2 منها: "على كل دولة طرف في هذه الاتفاقية أن تعمل على اتخاذ الخطوات، فرادى أو من خلال المساعدة والتعاون الدوليين، وخصوصاً على الصعيدين الاقتصادي والتقني، بالحدود القصوى من مواردها المتاحة، بما يؤمن تحقيقاً كاملاً ومنتالياً للحقوق التي تُقر بها هذه الاتفاقية، وبكل الوسائل، بما في ذلك وعلى التحديد تبني الإجراءات القانونية ذات الصلة".

ويعترف "التحقيق المتتالي" بأن للدول نقاط انطلاق مختلفة جداً من حيث قدراتها على تحقيق التمتع الكامل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وما يكمن في فكرة "التحقيق المتتالي" أن قدرات الحكومات على التوصل إلى إحقاق الحقوق تعتمد على مستوى الموارد (المالية وغيرها) المتاحة في البلد. فالتمتع بالحق في الحصول على أعلى مستوى من معايير الصحة، مثلاً، لا يمكن أن يحدث في ليلة وضحاها، إذ يُحتاج إلى بناء المنشآت اللازمة وتدريب الكوادر وتأمين حوافز السياسة للأعمال وللأسر ووضعتها في مكانها، بحيث يتمكن الناس من الوصول إلى الرعاية الصحية.

وتتطلب هذه التدابير موارد مالية قد تتجاوز قدرات الحكومات والأسر.

وبالتالي، لا يمكن الحكم على أداء الدول في مجال حقوق الإنسان على أساس المخرجات وحدها، أي تمتع الناس بها. فعلى سبيل المثال، لا يمكن مقارنة أداة هذه الحقوق في كل من الولايات المتحدة ومالوي على أساس مستويات معدل وفيات الأمهات، نظراً لمستويات القدرات المختلفة في هذين البلدين. وهكذا، يعتمد أداء البلد في تحقيق موجبات إشباع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على ما يلي: (أ) مخرجات تمتع الناس الحقيقي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وفق ما تشير إليه الإحصاءات الاقتصادية-الاجتماعية في مجال حقوق معينة؛ (ب) قدرة مجتمع ما على الإشباع، كما تعينه كمية الموارد الاقتصادية المتاحة للدولة.

كما يعتمد مستوى موجبات الدولة على قدرات مواردها، وهذا ينطوي على أن تقويم مدى موجبات كل دولة يتطلب تحديد ما هو المجدي المعقول لتحقيق استخدام السياسة والممارسات التقانية الفضلى في مواجهة معوقات مواردها. وهذه مهمة ليست واضحة المعالم أو مباشرة. كيف يُحدّد المرء، على وجه التحديد، ما إذا كان بلد ما قد التزم "الحد الأقصى من موارد(ه) المتاحة" لإحقاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ذلك أن الأمر يستلزم -كما يلاحظ "أودري تشاهمان" (Audrey Chapman) في هذا المجال- "تطوير عدد من المعايير الأدائية الخاصة بكل حق في ما يتعلق بسياقات البلدان... المختلفة"³.

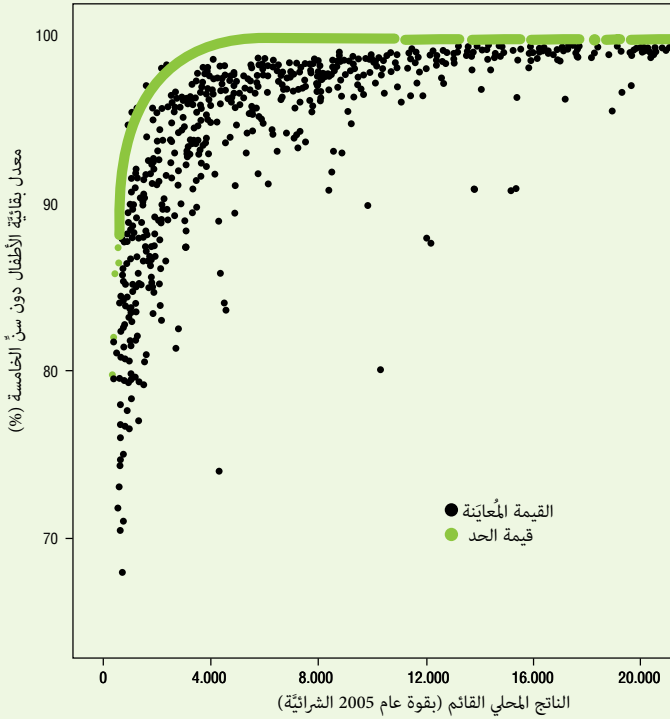
ترسم "حدود إمكانية التحقيق" مستوى موجبات كل بلد في زمن معين لكل جانب حق مأخوذ بعين الاعتبار. وقد حُدّدت حدود إمكانيات التحقيق بواسطة بناء رسم بياني بعثري (plot scatter) لتحقيق مؤشر مُعطى مقابل الناتج المحلي القائم على الفرد GDP capita per (الذي يُقاس بالقوة الشرائية الثابتة بالدولار الأمريكي \$PPP)، ومؤشرنا الدال على الموارد المتاحة، وذلك باستخدام بيانات

3 Chapman, Audrey. "The Status of Efforts to Monitor Economic, Social and Cultural Rights," Chapter 7, in *Economic Rights: Conceptual, Measurement and Policy Issues* Shareen Hertel and Lanse Minkler (eds.), (Cambridge: Cambridge University Press, 2007). pp. 143-164.

حدود إمكانيات التحقيق: مثال بقائِيَّة الأطفال

يُعيَّن مستوى موجبات الدولة ببناء حدود لإمكانية التحقيق التي تحدّد بدورها أعلى مستوى للتمتع المُعايِن من قبل أيّ بلد عند كل مستوى دخل للفرد. كما تُحدّد حدود إمكانيات التحقيق من خلال بناء رسم بياني بعثري أول تبين فيه قيمة المؤشر المعني المُعايِن في كل بلد بإزاء دخله الناجم عن ناتجه المحلي القائم على الفرد في حينه (معدلاً وفق التضخم والفروق والاختلافات القائمة في القوة الشرائية باستخدام قوة عام 2005 الشرائية). وعندئذ استخدام التقنيات الإحصائية لموافقة منحى مُعايِنات الحد. فيما يلي أدناه حدود إمكانيات التحقيق لمعدّل بقائِيَّة الأطفال (دون سنّ الخامسة). وكل نقطة سوداء هي عبارة عن مُعايِنَة من بلد مُعيّن في سنة مُعيّنة بين عامي 1990 و2008. أمّا المنحنى أخضر اللون فهو مُحصّلة حدود إمكانيات التحقيق لمعدّل بقائِيَّة الأطفال دون سنّ الخامسة. ويُحدّد مستوى موجب بلد ما باعتباره معدل بقائِيَّة الأطفال دون سنّ الخامسة المقابل لمستوى ناتج البلد المحلي القائم على الفرد.

الحد: بقائِيَّة الأطفال دون سنّ الخامسة = $100.895 - 7334,1$ الناتج المحلي القائم على الفرد الموحّد بحدّ أقصى بـ 99,74%



مستقاة من كل البلدان خلال فترة 1990-2008. بعدئذ، عُيِّنَت مُعايِنَات الحدود من الرسم البعثري، بحيث استُخدمت التقنيات الإحصائية لموافقة منحى بياني مع المُعايِنَات الحديّة. وتبيّن مُحصّلة (resultant) حدود إمكانيات التحقيق مستوى إحقاق مؤشّر مُجد ما باستخدام الممارسات الفضلى عند كل مستوى ناتج محلي قائم على الفرد، مؤشّرنا الدال على قدرات الموارد. وقد يُحتج بأنّ الدول ذات الموازنات والعائدات الكبرى والمؤسسات الفضلى تتمتع بقدرات أكبر على إشباع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مقارنةً بتلك التي تتمتع بالدخل الفرد نفسه، ولكن ذات الموازنات الأصغر والمؤسسات الأفقر والأضعف. على أنّ قدرات الدولة تعتمد على الخيارات التي تقوم بها في ما يتعلق بسياساتها الضريبية وهيكلاتها المؤسّسية. فموجب التحقيق المتتالي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية يتطلب من الدول أن تجمع مواردها وتوسّعها لتبلغ المستوى الضروري الذي يؤوّل إلى تلبية موجباتها المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وإنه لمن المناسب، إذن، قياس قدرات الموارد كما يعكسه إجمالي الموارد المتاحة للدولة، وليس ذلك الجزء من الموارد الذي تختارها. كما أنّ استخدام البيانات الحديثة، ولكن التي تعود إلى فترة زمنية طويلة نسبياً، يسمح لنا بتقسيّ الحد المتّسم بالاستقرار والثبات خلال فترة زمنية متوسطة المدى، الأمر الذي يسهّل إجراء مقارنات عبر الزمن⁴. على سبيل المثال، يبيّن الإطار 1 أنّ حدود إمكانيات التحقيق لمعدّل بقائِيَّة الأطفال هو أحد عناصر حقنا في دليل الصحة. وكل نقطة سوداء هي عبارة عن تجسيد لمعدّل بقائِيَّة الأطفال (100% - النسبة المئوية لمعدّل وقيّات الأطفال دون سنّ الخامسة) في بلد مُعيّن وفي سنة مُعيّنة. وترتفع حدود إمكانيات التحقيق لمعدّل بقائِيَّة الأطفال مع

4 كان ثمة قلق محتمل من أنّ معرفة أنواع السياسات والثّقانات التي تعزّز جوانب التمتع بالحقوق تتغيّر بسرعة، بحيث قد يُعيّن الحد بالمعايِنات الأكثر راهنية. بيد أنّ هذا قد لا يشكّل الحالة المرجوة، فالمُعايِنَات الحديّة متوازنة على نحو معقول عبر الزمن وتتضمّن أنّ افتراض استقرار حدود إمكانيات التحقيق في المدى المتوسط هو افتراض معقول.

تحويل الموارد لتحسين لاحق لبقائِيَّة الأطفال. هذا، وتختلف أشكال حدود إمكانيات التحقيق وسقفها لمختلف جوانب الحقوق عند مستويات مختلفة لدخل الفرد، بما يشير إلى أنه من الأسهل تحويل الموارد إلى بعض جوانب التمتع بالحقوق مقارنةً بجوانب أخرى، وأنه من المُجدي أكثر إشباع بعض الجوانب لبعض الحقوق عند مستوى أكثر تدنيّاً لدخل الفرد

ارتفاع دخل الفرد إلى أن يبلغ مستوى \$6,350 (بقوة عام 2005 الشرائية)، بعدها يبقى ثابتاً (مشكلاً مستوى مستقرّاً plateau)، بما يشير إلى استخدام الممارسات الفضلى، حيث يمكن ضمان هذا الجانب من الحق في الصحة إذا بلغ دخل الفرد مستوى \$6,350. أمّا شكل الحد لمستويات دخل الفرد التي تقل عن \$6,350 فيبيّن المعدّل الذي يصبح عنده من المُجدي

مقارنة بمستوياته الأخرى. إن مستوى موجب بلد ما في وقت معين في ما يتعلق بأي جانب حق معطى يُحدد باعتباره قيمة الحد في حدود إمكانية تحقيق مستوى الناتج المحلي القائم لذلك البلد.

تقويم المدى الذي تلبّي عنده البلدان موجباتها

تكمّن الميزة الصارخة لكلّ من الرسوم البيانية للحدود في الفرق الكبير بين مستويات التمتع بالحقوق في ما بين البلدان التي تتشابه من حيث مستويات نواتجها المحلية القائمة على الفرد. على سبيل المثال، وكما بيّن الرسم البياني لمعدل بقاءية الأطفال، تتراوح معدلات هذا المؤشر بين 75 و98% للبلدان التي تبلغ مستويات دخل الفرد فيها \$2000 (بقوة عام 2005 الشرائية). فالمدى مرتفع على نحو مفاجئ، حتى في البلدان التي تبلغ مستويات دخل الفرد \$10,000 - من نحو 80% إلى ما يقرب من 100% - مع أنّ هذا يتجاوز بكثير مستوى دخل الفرد الضروري لتحقيق هذا الجانب من الحق في الصحة تحقيقاً كاملاً. وهذه الفروق والاختلافات تؤثر إلى الفروق والاختلافات في المدى الذي تحقّق عنده البلدان التزاماتها في ما يتعلق بجانب حق معين.

إنّ مرتبة أداء مؤشر ما بالنقاط (scores) في ما يتعلق بجانب حق ما تُحتسب باعتبارها نسبة مئوية لقيمة حدّ المؤشر المحقق. فعلى سبيل المثال، إذا حقّق بلد ما معدلاً لبقائية الأطفال يبلغ 72%، ولكن كانت قيمة حدّ مؤشر مستوى ناتج المحلي القائم على الفرد 90%، عندئذٍ تبلغ مرتبة أداء مؤشر البلد في ما يتعلق بمعدل بقاءية الأطفال 80%، بما يعني أنّ هذا البلد يحقق 80% من المستوى المجدي لموارده⁵. وفي حالة يتمتع فيها بلد ما بدخل أكثر من كافٍ لضمان التمتع بجانب الحق، مع إخفاقه في الوقت نفسه في تحقيق ذلك،

5 يختلف مدى المؤشرات العملي. مثلاً، لوحظ أنّ أدنى معدل لبقائية الأطفال في أيّ بلد منذ عام 1990 يساوي 68%، فيما ساوى أدنى معدل لبقائية من هم في سن الخامسة والستين 20%. نتيجة لذلك، يُعاد تدرج المؤشرات لتعكس مداها العملي قبل حوسبة مرتبة مؤشر الأداء. أنظر:

SERF Index Methodology Version 2011.1 Technical Note: www.serfindex.org/data..

تنطوي نقاط مؤشّر أدائه التصنيفية على غرامة أو حد (penalty): فالغرامة أو الحد يكونان أكبر، ولذا تُخفّض أكثر نقاط مؤشّر أدائه التصنيفية؛ بحيث يكون مستوى التحقيق أكثر تدبّياً، وتكون نسبة "دخل الفرد/ مستوى دخل الفرد" أكبر، وهي النسبة المطلوبة للتمتع الكامل بجانب الحق⁶.

يُبنى دليل الحق (لكل حق) من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والجمهورية، ويكتمل "دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية" أدلة الحق المكوّنة (indices component). وأمّا هذه الأخيرة فتُبنى باعتبارها المعدل الوسطي البسيط لتصنيف مؤشر الأداء النقطي المتصل بكل حق. فدليل الحق الأساسي (الجوهري index right core) في التعليم، مثلاً، هو عبارة عن المعدل الوسطي لنقاط مؤشر الأداء التصنيفية المعدلة لمعدّل إنهاء المدرسة الأساسية ومعدّل الالتحاق المدرسي المجمع. وفي تلك الحالات التي يُستخدم فيها مؤشر وحيد لقياس الأداء في ما يتعلق بحق جوهري، فإنّ دليل الحق الجوهري هو ببساطة عبارة عن نقاط مؤشر الأداء التصنيفية على المؤشر المقابل. فدليل الحق الأساسي في الغذاء، مثلاً، هو تصنيف مؤشر الأداء النقطي المعدل للنسبة المئوية للأطفال غير المتقرّمين (أي ذوي الطول المتدنيّ للعمر المعطى). وأمّا دليل "دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية" نفسه فهو مبنّي من المعدل الوسطي لأدلة الحق المكوّنة (أي العناصر المكوّنة)⁷.

6 حُدّت معادلة الغرامة أو الحد على أساس جملة من البدايات أو المسلّمات (الأكسيومات axioms) التي تحدّد السمات التي قد يرغب فيها المرء لنيل عقوبة كهذه. أنظر:

Fukuda-Parr, Lawson-Remer, and Randolph, "An Index of Economic and Social Rights fulfillment: Concept and Methodology", *Journal of Human Rights*, 8: 195-221, (2009)

وقد أُخضعت لإعادة النظر في سيمينارات وورش عمل متعددة لاحقة. وقد جرى تبني معادلة العقوبة، وهي متوفرة في المرجع التالي:

SERF Index Methodology Version 2011.1 Technical Note: www.serfindex.org/data.

7 يمكن توظيف مخططات التثقيل البديلة، بحيث يوضع مزيد من الثقل على الحقوق التي

أداء البلد في ما يتعلق بدليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادي⁸

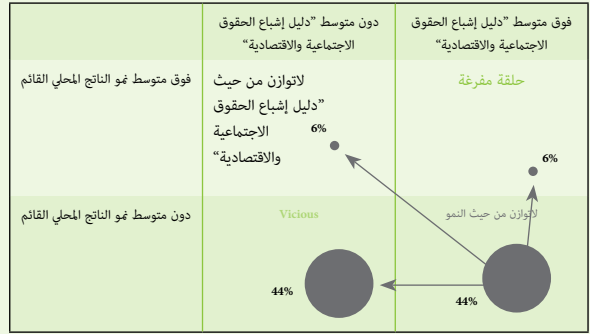
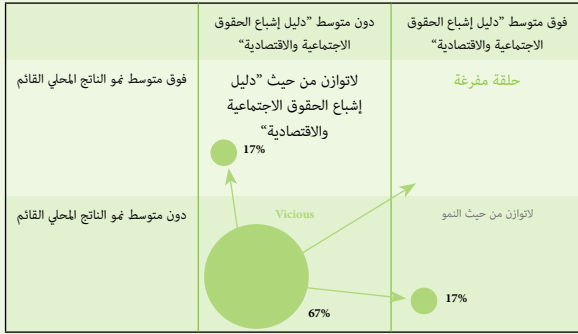
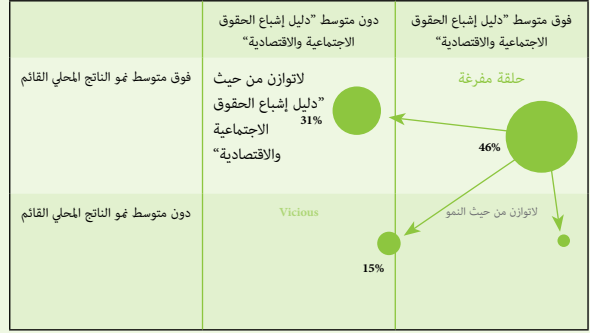
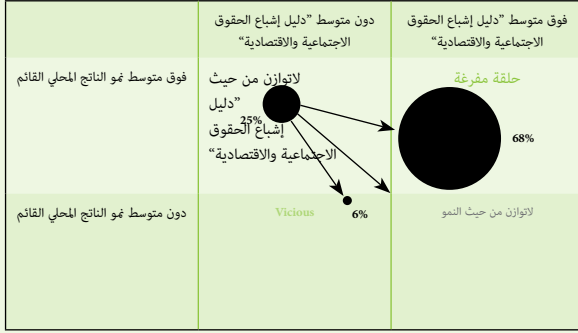
يمكن احتساب "دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية" لـ 99 بلداً، كما يمكن احتساب "دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية" المكمّل لبلدان منظمة "التعاون الاقتصادي والتنمية" لـ 24 بلداً إضافياً. أمّا أدلة الحق المكوّنة (Component The Indices Right) فيمكن احتسابها لعدد أكبر بكثير من البلدان. في حالة "دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية" الأساسي (Index SERF Core) يمكن احتساب أدلة الحقوق في الغذاء والتعليم والصحة والسكن والعمل لـ 123 و145 و131 و144 و118 بلداً على الترتيب. وفي ما يتعلق بالدليل المكمّل (Index Supplementary) يمكن احتسابه لـ 28 و27 و25 بلداً في حالة الحق في الغذاء والتعليم والصحة والعمل على الترتيب.

هذا، ويتباين المدى الذي تستطيع عنده الوفاء بالتزاماتها لإشباع موجبات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على نحو واسع. ذلك أنّه ليس ثمة بلد من هذه البلدان يمكن أن يُحتسب له "دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية"، أكان أساسياً أم مكملاً، نجح في تلبية التزاماته بالكامل في ما يتعلق بكل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على التوالي. في الدليل الأساسي برزت أوروغواي كأفضل البلدان إنجازاً، إذ أنها تحقّق تصنيفاً نقظياً يفوق 94% في "دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية"، في حين أنّ أفضل بلدان منظمة "التعاون الاقتصادي والتنمية" إنجازاً، وهو فنلندا، تحقّق تصنيفاً نقظياً لا يتجاوز 95%. ومع أنّ عدداً من البلدان حققت التزاماتها في ما يتعلق بحقوق اقتصادية واجتماعية محدّدة بالكامل، فإنّ بعض البلدان الأخرى قصّرت في أداء كلّ حق من الحقوق الخمسة الاقتصادية والاجتماعية. فتصنيف غينيا الاستوائية النقطي لا يتعدّى الـ 20% في ما يعني "دليل إشباع

تشهد نقص أداء في بلد ما.

Journal of Human Rights,

تعزيز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية أمر جيد للنمو



متوسط العينة، ولكن تصنيفها النقطي لـ "دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادي" أعلى من المتوسط: بلدان لامتوازنة من حيث دخل الفرد: بلدان لامتوازنة من حيث "دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية". وتبين الفجوات النسبية المئوية للبلدان التي تنتهي إلى الاندراج في أحد الأوضاع الأربعة، استناداً إلى نقطة انطلاقها. وكما يمكن تبيّنه، فإن البلدان التي تقدّم تلبية موجبات إحقاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في أولوياتها على النمو تنتهي على الأرجح إلى الاندراج في وضع فعّال، في حين أن البلدان التي تقدّم نمو دخل الفرد على قيامها بالتزامات إحقاق الحقوق المذكورة يُرجّح كثيراً أن تدرج في فئة بلدان الحلقة الفعّالة ولكنها تكتم لتقع مجدداً في فئة بلدان الحلقة المفرغة.

يتحرى الرسم البياني أعلاه الإلمّ انتهت البلدان في عام 2005 بعد انطلاقتها في عام 1995. ثمة أربعة أوضاع ممكنة، أولية ونهائية: (1) بلدان ذات نمو للناتج المحلي القائم على الفرد وتصنيف نقطي لـ "دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادي"، وكلاهما أدنى من متوسط العينة: بلدان في حلقة مفرغة؛ (2) بلدان ذات نمو للناتج المحلي القائم على الفرد وتصنيف نقطي لـ "دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادي"، وكلاهما أعلى من متوسط العينة: بلدان في حلقة فعّالة؛ (3) بلدان ذات معدلات نمو للناتج المحلي القائم على الفرد أعلى من متوسط العينة، ولكن تصنيفها النقطي لـ "دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادي" أدنى من المتوسط: بلدان لامتوازنة النمو؛ (4) بلدان ذات معدلات نمو للناتج المحلي القائم على الفرد أدنى من

والاجتماعية والثقافية" بتكريس "الحد الأقصى من مواردها المتاحة" لتعزيز التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. والسؤال الرئيسي هو ما إذا كانت البلدان التي تحترم هذا الالتزام تقوم بذلك على حساب توليد موارد إضافية يمكن من خلالها تمكّن أكثر بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المستقبل. ويسلّط تطبيق منهجية "دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية" أجري مؤخرًا (The Index SERF International Historical) الضوء على هذا السؤال (المتناول على الموقع الشبكي التالي: www.serfindex.org). أضيف

إلى ما يقرب من 98% للحق في العمل والحق في التعليم على الترتيب. والواضح هو أنّ ثمة هامشاً كبيراً للتحسين في معظم البلدان. ويقدم الموقع الشبكي لـ "مبادرة تمكين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية" www.serfindex.org/ data كشوفات قابلة للتنزيل، تبين أداء كل بلد في ما يتعلّق بـ "دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية" ودليل الحق المكوّن.

تسليط الضوء على أسئلة السياسة المهمة:
الحلقة الفعّالة والحلقة المفرغة
تُلزم "الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية

الحقوق الاجتماعية والاقتصادية"، فيما تراوح تصنيفها النقطي لجهة أدلة الحق المكوّن بين ما هو أعلى من 3% إلى ما دون 29%. أمّا متوسط تصنيفها النقطي لـ "دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية" الأساسي فبالكاد يرقى إلى 72%. ثمة تباين في متوسط التصنيف النقطي عبر مختلف أدلة الحق المكوّن. فبالنسبة إلى البلدان الأساسية يتراوح ذلك بين 71% و79% للحق في الغذاء والحق في التعليم على الترتيب. أمّا بالنسبة إلى بلدان منظمة "التعاون الاقتصادي والتنمية" ذات الدخل المرتفع فالتروح يبدو أكبر: من 62%

إلى ذلك، فهو يحدّد تلك البلدان حيث يتنامى التمتع بالحقوق ارتباطاً بقدرات الموارد بمرور الزمن، بما يفيد عن مطاوعةٍ محسّنة للموجبات الأخرى المتضمّنة في "الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، فضلاً عن تلك البلدان التي تنتهك مبدأ اللاتراجعية (retrogression-non).

وبشكل عام، تتحسنّ مراعاة البلدان لموجباتها؛ إذ ازداد عبر البلدان قيمة المعدل الوسطي لـ "دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية" الدولي التاريخي الأساسي من 60% إلى 75% بين عامي 1975 و2005. ولقد كان التقدم على هذا الصعيد أكثر نشاطاً وفاعلياً في ما يتعلق بالحق في التعليم مع تزايد المعدل الوسطي لنقاط تصنيف دليل التعليم التاريخي من 35% إلى 72% على مدى أربعين عاماً. أمّا في بلدان منظمة "التعاون الاقتصادي والتنمية" ذات الدخل المرتفع فقد كان التقدم أقل بروزاً وإن لم يكن معدوماً. وبالرغم من هذه الإنجازات والمكاسب، فإنّ ثمة سبباً للقلق. أولاً، كان التقدم بالنسبة إلى البلدان الأساسية أكثر نشاطاً وفاعلياً بين عامي 1975 و1985؛ ولكنّ خطى التحسّن تباطأت بين عامي 1985 و1995، وخمدت لاحقاً بين عامي 1995 و2005. فيما بعد، كان هناك تباين واسع في الأداء، وكثيراً ما انتهك مبدأ اللاتراجعية خلال فترة عقد أو أكثر. فالتراجعية حدثت في نصف البلدان في ما يتصل ببعض الحقوق خلال فترة أو أكثر.

• وهناك طريقة وحيدة للنظر في مسألة ما إذا كان التعاقب بين موجبات إشباع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية اليوم، وبين بناء الموارد لتعزيز التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المستقبل، هو النظر في مخرجات البلد من عقد لآخر. وللإجابة على هذا السؤال نعدّم أولاً إلى تصنيف البلدان التي يمكن حوسبة دليل إشباعها للحقوق الاجتماعية والاقتصادي الدولي التاريخي الأساسي لكلا عقد التسعينيات وعقد الألفية إلى أربع مجموعات:

- البلدان التي كانت نقاطها التصنيفية لـ "دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية"، وكذلك معدل نمو دخل فردها، خلال العقد، أدنى من قيم التوسّط: وهي بلدان واقعة ضمن حلقة مفرغة.
 - البلدان التي كان تصنيفها النقطي لـ "دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية"، وكذلك معدل نمو دخل فردها، خلال العقد، أعلى من قيم التوسّط: وهي بلدان واقعة ضمن حلقة فعّالة.
 - البلدان التي كان تصنيفها النقطي لـ "دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية" أعلى من قيمة التوسّط، ولكن كان معدل نمو دخل فردها، خلال العقد، أدنى من قيم التوسّط: هي بلدان لامتوازنة من حيث دليل إشباعها للحقوق الاجتماعية والاقتصادية.
- وبالنظر إلى نقطة انطلاق بلد ما -أكان بلداً ذا حلقة مفرغة أو فعّالة أو لامتوازنة من حيث دليل إشباعها للحقوق الاجتماعية والاقتصادية أو لامتوازنة من حيث نمو دخل فردها- يمكن للمرء عندئذ معرفة انتهاء البلدان إلى أيّ من المجموعات خلال العقد التالي. يفضّل الإطار 2 المخرجات. هذا، وتكشف نتائج هذا التحليل بوضوح أنّ البلدان اللامتوازنة من حيث النمو نادراً ما قاربت الحلقة الفعّالة، بل كانت في الواقع أقرب إلى الحلقة المفرغة كونها ظلّت مندرجة في فئة البلدان لامتوازنة النمو. من ناحية أخرى، كانت البلدان اللامتوازنة من حيث دليل إشباعها للحقوق الاجتماعية والاقتصادية أبعد من أن تقارب الحلقة الفعّالة، بل إنها بقيت -مع بعض الاستثناءات- في فئة البلدان اللامتوازنة من حيث دليل إشباعها للحقوق الاجتماعية والاقتصادية. في الخلاصة والنتيجة، كان من المرجح للبلدان التي شدّدت على تلبيتها التزامات إحقاقها للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أن تواجه تقلصاً لدخل الفرد. على النقيض من ذلك، تفيد النتائج أنّ تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية هو أمر جيد للنمو. ■

قيم دليل البلد الأساسي المتعلق بإشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية

البلد	قيمة دليل الإشباع	الحق في الغذاء	الحق في الصحة	الحق في التعليم	الحق في الإسكان	الحق في العمل	البلد	قيمة دليل الإشباع	الحق في الغذاء	الحق في الصحة	الحق في التعليم	الحق في الإسكان	الحق في العمل
البلدان ذات البيانات الكاملة													
توغو	76.73	99.75	70.26	78.15	35.50	100.00	أوروغواي	94.05	79.45	95.63	98.98	100.00	96.17
آذربيجان	76.38	63.03	76.95	91.85	50.05	100.00	الأردن	93.65	96.27	84.57	93.76	95.27	98.37
بيرو	75.89	57.34	88.72	96.88	58.04	78.46	بيلاروسيا	93.41	95.79	85.23	92.45	93.56	100.00
ج. الكونغو د.	75.49	73.29	66.70	92.28	45.21	100.00	مولدافيا	92.15	100.00	88.69	85.42	89.83	96.82
مالاوي	74.39	31.40	69.14	77.11	94.31	100.00	ج. قيرغيزيا	92.13	100.00	80.59	92.52	97.48	90.06
بوروندي	73.85	19.41	59.95	93.50	96.37	100.00	كوبا	92.07	98.16	97.15	87.72	87.98	89.32
تيمور-ليست	73.24	24.23	70.03	91.31	80.64	100.00	أوكرانيا	90.69	76.61	83.00	98.62	95.24	100.00
بوليفيا	72.17	59.40	78.45	95.78	47.51	79.74	تشيلي	90.59	100.00	87.60	86.64	79.43	99.30
غانا	71.95	86.59	60.01	78.67	52.25	82.22	صربيا	90.35	89.48	78.83	90.96	92.48	100.00
كينيا	71.57	67.65	56.31	84.98	51.09	97.81	جامايكا	89.84	89.57	86.03	86.70	83.19	94.73
رواندة	68.83	33.71	59.07	72.49	78.90	100.00	غويانا	89.25	91.02	68.95	98.24	94.68	93.33
نيبال	67.91	37.96	86.58	79.01	72.99	63.02	بلغاريا	88.52	88.49	78.02	76.62	100.00	99.48
جزر القمر	66.88	35.41	68.66	81.02	76.25	73.05	الأرجنتين	88.34	88.33	87.31	97.78	77.58	90.69
غواتيمالا	65.83	17.78	76.11	72.31	86.60	76.38	البرازيل	87.42	91.11	90.08	96.47	75.81	83.61
إندونيسيا	65.71	45.01	85.16	93.43	63.88	41.09	جورجيا	86.62	92.35	80.15	92.41	96.86	71.31
بنغلادش	64.18	50.90	87.27	58.28	83.42	41.05	كازاخستان	86.60	72.77	70.51	98.42	91.31	100.00
السنگال	63.31	98.91	47.96	52.41	62.60	54.68	تونس	86.11	91.11	86.84	84.04	81.58	86.97
سيراليون	61.46	49.90	30.20	100.00	27.20	100.00	ماليزيا	85.15	75.93	84.08	80.04	95.71	90.00
موزامبيق	61.33	50.98	46.94	76.79	31.94	100.00	تايلند	85.14	79.38	88.09	74.52	96.20	87.51
موريتانيا	60.94	76.86	46.81	59.63	42.84	78.57	أرمينيا	84.98	83.58	83.14	89.34	91.17	77.65
ليسوتو	60.58	45.20	49.44	73.07	66.53	68.65	روسيا	84.82	76.18	82.24	85.49	80.18	100.00
بوتسوانا	60.36	52.64	59.63	86.67	63.08	39.79	ألبانيا	84.76	62.33	89.58	81.80	97.60	92.48
غينيا بيساو	60.15	52.51	44.91	49.81	53.53	100.00	إيران	84.74	72.35	89.82	91.03	79.94	90.56
كمبوديا	59.87	53.71	66.85	73.14	49.96	55.69	المكسيك	84.37	72.78	90.02	92.66	77.98	88.43
بوتان	59.78	32.70	65.16	71.16	77.30	52.59	تركيا	84.24	75.29	88.80	78.96	88.96	89.20
ناميبيا	58.71	58.52	70.52	70.22	57.26	37.02	رومانيا	83.98	82.57	88.43	88.54	63.85	96.52
إثيوبيا	58.10	39.21	58.08	67.36	25.85	100.00	ج. دومينيكان	83.85	88.15	86.59	78.50	80.13	85.87
الكاميرون	56.92	59.19	47.31	67.97	57.13	53.02	سريلانكا	83.81	85.61	91.14	88.29	91.05	62.97
باكستان	56.73	48.55	65.94	49.06	74.09	46.02	باراغواي	83.78	83.82	92.97	86.56	68.59	86.99
زامبيا	56.71	44.18	46.98	91.94	61.46	39.00	مقدونيا	83.54	82.92	68.08	80.10	91.45	95.18
الهند	56.06	32.70	74.74	82.64	62.55	27.67	إكوادور	83.51	58.51	90.56	95.13	88.10	85.24
ساحل العاج	55.76	54.52	51.14	46.03	54.45	72.65	ليبيريا	83.13	90.10	73.17	99.08	53.29	100.00
جيبوتي	55.59	54.52	52.37	31.72	63.01	76.33	الجزائر	82.67	79.77	83.78	90.41	85.48	73.91
لاو PDR	55.07	36.16	72.44	70.40	61.14	35.22	غامبيا	81.65	88.99	53.44	75.22	96.71	93.88
مالي	53.70	65.09	32.75	62.11	53.01	55.57	بيليز	81.60	70.05	77.22	90.74	93.82	76.18
غينيا	53.52	64.18	52.26	63.10	51.53	36.53	نيكاراغوا	81.55	93.29	94.09	76.23	67.04	77.09
بنين	52.50	45.81	58.51	68.76	48.59	40.81	مصر	81.41	58.37	84.92	84.88	96.64	82.25
اليمن	51.84	13.29	63.89	57.91	62.31	61.81	فنزويلا	80.55	74.91	90.96	89.61	60.95	86.32
النيجر	51.14	27.56	48.10	47.06	32.99	100.00	السلفادور	80.04	67.94	87.64	78.86	80.05	85.71
سوازيلاند	50.54	61.76	50.69	63.89	57.81	18.56	طاجيكستان	79.91	71.17	73.86	93.60	84.65	76.25
الغابون	50.03	52.30	54.07	54.06	20.29	69.44	الصين	79.73	90.43	94.82	83.58	65.83	63.98
ج. الكونغو	48.35	61.86	53.70	66.61	33.27	26.31	كولومبيا	79.54	78.23	91.74	95.19	67.64	64.92
مدغشقر	47.87	29.91	66.44	81.89	25.98	35.14	فيتنام	78.79	58.39	98.59	85.80	92.52	58.66
تنزانيا	47.70	49.33	57.12	76.75	43.73	11.60	أوزبكستان	78.60	93.59	85.79	89.14	94.36	30.12
بوركينافاسو	46.77	49.13	45.12	41.36	51.44	46.80	ترينيداد وتوباغو	78.56	92.96	68.18	66.58	84.06	81.05
نيجيريا	42.51	47.70	33.35	66.71	43.29	21.50	منغوليا	77.79	73.34	81.47	92.20	52.46	89.46
تشاد	39.79	46.94	30.12	38.53	32.39	50.95	الفلبين	77.53	69.17	83.36	90.79	86.60	57.70
أنغولا	34.75	26.61	23.51	45.78	45.30	32.57	سورينام	77.42	86.89	74.24	74.87	80.03	71.07
غينيا الاستوائية	20.22	26.99	23.12	28.89	18.66	3.41	المغرب	77.33	77.42	87.12	68.34	65.93	87.85
هندوراس								76.98	64.62	88.04	82.90	76.96	72.39

قيم دليل البلد الأساسي المتعلق بإشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية

البلد	قيمة دليل الإشباع	الحق في الغذاء	الحق في الصحة	الحق في التعليم	الحق في الإسكان	الحق في العمل	البلد	قيمة دليل الإشباع	الحق في الغذاء	الحق في الصحة	الحق في التعليم	الحق في الإسكان	الحق في العمل
البلدان ذات البيانات المنقوصة													
ليتوانيا							أوروبا						
لاتفيا							أندورا						
ماكاو (الصين)							أفغانستان						
موناكو							أكيلا						
المالديف							أنتيل هولندا						
جزر المارشال							الإمارات العربية						
مالطة							ساموا الأمريكية						
ماينمار							أنتيغوا وبربادو						
الجبل الأسود							البحرين						
جزر ماريتانا الشمالية							الباهاماس						
مونتسيرات							البوسنة والهرسك						
موريشيوس							برمودا						
مايوت							بارابادوس						
ناورو							بروناي دار السلام						
كاليدونيا الجديدة							جزر فيرجين البريطانية						
نيبو							ج. أفريقيا الوسطى						
عمان							جزر شاتيل						
بنما							جزر كوك						
بالاو							الرأس الأخضر						
بابوا نيو غينيا							كوستاريكا						
بورتوريكو							جزر كايمان						
ج. كوريا د.							قبرص						
بولينزيا الفرنسية							دومينيكا						
قطر							إريتريا						
السعودية							إستونيا						
السودان							غويانا الفرنسية						
سنغافورة							فيجي						
جزر سليمان							جزر فايرو						
سان مارينو							ميكرونيزيا						
الصومال							غواديلوب						
ساو تومي وبرينسيب							غيرالتار						
سولوفينيا							جرينادا						
سيشيل							جرينلاند						
سورية							غوام						
جزر توركس وكايكوس							هونغ كونغ (الصين)						
تركمانستان							كرواتيا						
توكيلاو							هايتي						
تونغا							إيسلي أوف مان						
توفالو							العراق						
أوغندا							إسرائيل						
سان فينسنت والغرين.							كيريباتي						
فيرجين أيلاند (US)							سان كيتس ونيفيس						
فانواتو							كوسوفو						
الضفة الغربية وغزة							الكويت						
واليس وفوتونا							لبنان						
ساموا							ليبيا						
جنوب أفريقيا							سانتا لوسيا						
زيمبابوي							ليتشيشتاين						

قيم دليل البلد الأساسي المتعلق بإشباع الحقوق الاجتماعيّة والاقتصاديّة في بلدان منظمة «التعاون الاقتصادي والتنمية» ذات الدخل المرتفع

البلد	الحق في الغذاء	الحق في الصحة	الحق في التعليم	الحق في العمل	قيمة دليل إشباع الحقوق
البلدان ذات البيانات الكاملة					
فنلندا	99.75	98.43	100.00	80.38	94.64
السويد	100.00	99.85	82.66	88.49	92.75
ج. كوريا	99.56	97.76	95.65	76.22	92.30
النرويج	97.84	99.61	79.28	89.28	91.50
الدانمارك	97.13	96.30	87.53	84.86	91.46
كندا	95.26	98.04	90.59	73.53	89.36
هولندا	96.78	98.76	92.07	67.71	88.83
أستراليا	94.41	99.05	92.23	68.31	88.50
بولندا	96.06	92.79	90.94	67.21	86.75
النمسا	92.48	98.55	82.52	72.29	86.46
فرنسا	93.73	98.90	83.09	62.05	84.44
جمهورية تشيكيا	93.98	95.77	84.51	62.52	84.19
سويسرا	93.19	99.23	82.46	60.18	83.77
إسبانيا	92.95	99.30	83.61	57.88	83.43
المجر	92.30	89.89	87.67	61.20	82.76
المملكة المتحدة	91.81	97.45	81.44	59.65	82.59
إيرلندا	98.03	98.72	86.71	43.99	81.86
اليابان	86.80	99.72	86.46	53.94	81.73
بلجيكا	91.04	98.12	86.93	48.36	81.11
الولايات المتحدة	88.58	94.44	75.81	57.55	79.09
سلوفاكيا	94.19	91.83	81.30	48.44	78.94
إيطاليا	93.87	99.50	76.04	43.44	78.21
اليونان	89.24	99.35	80.77	42.61	77.99
لوكسمبورغ	97.51	98.27	58.85	44.55	74.79
البلدان ذات البيانات المنقوصة					
ألمانيا	93.44	98.37		46.52	
آيسلندا	100.00	99.85	83.70		
نيوزيلندا	96.42	98.15	93.77		
البرتغال	93.31	98.01	79.58		